

## قانون العمل / التوظيف / الهجرة وتصاريح العمل

- يستهدف قانون العمل الكويتي القانون رقم (٦ لسنة ٢٠١٠) في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له غاية أساسية تكمن في عمل موازنة عادلة بين مصلحة العمال وحمائهم من ناحية ومصلحة أصحاب الأعمال من ناحية أخرى. ونظراً لما لهذه الموازنة من آثار إيجابية وبصفة عامة على الناتج القومي، ورغبة من المشرع في مواكبة التطورات المحلية والإقليمية والعالمية يعمد إلى تعديل بعض نصوص قانون العمل، وذلك بما يتناسب مع ما أفرزته المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بل ويتوالى التعديل تباعاً كلما جدت مقتضياته.
- تتولى الهيئة العامة للقوى العاملة الإختصاصات المقررة لها في ( القانون رقم (٢٨ لسنة ١٩٦٩) في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية والقانون رقم (٦ لسنة ٢٠١٠) في شأن العمل في القطاع الأهلي والقوانين المعدلة له والقانون رقم (٦٨ لسنة ٢٠١٥) في شأن العمالة المنزلية) كوضع الأسس والقواعد والإجراءات اللازمة والخاصة بقواعد وإجراءات منح الإذن بالعمل وكذلك تقدير الاحتياج العمالي وكيفية انتقال الأيدي العاملة من صاحب عمل لآخر. وبصدور القرار الوزاري رقم (٨٧٥ لسنة ٢٠١٧) تم نقل تبعية واختصاصات برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي بالدولة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة، وبهذا أصبح للهيئة كافة الإختصاصات المتعلقة بتنمية العمالة الوطنية وتوجيهها نحو العمل بالجهات غير الحكومية. ويعد أهم أهداف الهيئة العامة للقوى العاملة زيادة نسب تشغيل العمالة الوطنية في القطاع الأهلي والنفطي وكذلك رفع انتاجية سوق العمل الكويتي مع توفير الحماية والرعاية العمالية وفق القوانين المحلية والاتفاقات والمعايير الدولية. ويشرف على الهيئة وزير الدولة للشئون الاقتصادية.
- من الواجب على المؤسسة أو الشركة مراعاة سياسات وإجراءات التوظيف وذلك من أجل إيجاد بيئة عمل صحية وناجحة. وغالبا ما تكون إجراءات التوظيف والعمل أحد أسباب القلق لدى أي شركة وبالأخص إدارة الموارد البشرية بدءاً من مرحلة تعيين الموظفين إلى مرحلة التقاعد أو إنهاء الخدمة، وحيث أصبحت البيئة القانونية والتنظيمية الخاصة بالتوظيف والعمل معقدة لكلا الطرفين (العامل / رب العمل)، لذا تعمل المجموعة على متابعة ومواكبة التغير السريع في قوانين العمل والقرارات الصادرة عن الهيئة العامة للقوى العاملة، والعمل على تزويد الموكلين بالتوضيح الفعال في هذا المجال (المتطور بشكل دائم ومستمر) وكذلك تعريف الموكلين بمنظومة قوانين التوظيف والعمل والقواعد التنظيمية والقرارات الصادرة عن الهيئة وتقديم المشورة القانونية فيما يتعلق بالسياسات ومراعاة القوانين ذات العلاقة.
- ولأهمية هذا الأمر أصدرت المجموعة كتابين، الأول ( شرح قانون العمل الكويتي رقم (٣٨ لسنة ١٩٦٤) والقوانين المعدلة له)، والثاني (شرح قانون العمل الكويتي القانون رقم (٦ لسنة ٢٠١٠) في شأن العمل في القطاع الأهلي). وجاري حالياً الإنتهاء من إصدار الكتاب الثالث والمكمل للكتاب الثاني وفق القوانين المعدلة للقانون رقم (٦ لسنة ٢٠١٠) في شأن العمل في القطاع الأهلي.

### ● وتقوم المجموعة بتقديم المساعدة في توفير النصح والمشورة وتشمل الآتي:

- الاستشارات الخاصة بقطاع العمل الخاص والقطاع النفطي وقانون الخدمة المدنية.

- صياغة وإعداد عقود التوظيف واللوائح التنظيمية.
- مراجعة عقود التوظيف واللوائح الخاصة بالعمالين لدى أصحاب العمل.
- إجراءات الهجرة والإقامة.
- ضمان عدم المنافسة والمشار إليها في نصوص قانون العمل.
- الأجور وجميع استحقاقات العامل المتعلقة بعقود العمل والتعويضات الناشئة عن إصابات العمل أو أمراض المهنة.
- العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل.
- التعامل مع النقابات والاتحادات للعاملين وأصحاب العمل ومنازعات العمل الجماعي.
- تمثيل الموكلين في المنازعات التي تنشأ بسبب علاقة العمل وذلك أمام جميع جهات التحقيق أو النيابة العامة أو المحاكم على اختلاف درجاتها وإدارات العمل التابعة للهيئة العامة للقوة العاملة والمتصلة بتنفيذ الأحكام.
- المعاش التقاعدي والمكافآت.
- المطالبة بتسليم جواز السفر والغاء الإقامة والتحويل.

- كما تقدم المجموعة للشركات المشورة في الجوانب المتعلقة بالهجرة وتصاريح العمل حيث تعمل على تقديم النصح للموكلين متعددي الجنسيات حول شروط الإستقدام وإجراءات التعيين واستخدام الموظفين الأجانب بما يتوافق مع قوانين العمل الكويتية والقرارات التنظيمية المتعلقة بها وخاصة دخول الأجانب والإقامة وسمة الدخول وأنواعها والإجراءات التي تتطلبها الجهات الرسمية (التوثيق والموافقات) والتأشيرات العائلية وتأشيرات العاملين بالمشاريع الحكومية.

#### ● وتشمل خدمات المجموعة:

- الاستشارات حول متطلبات قانون العمل.
- تصاريح العمل لتنفيذ المناقصات والمشروعات العامة.
- الإقامة الدائمة والمؤقتة لطاقم العاملين والموظفين وعائلاتهم.
- تقديم المشورة حول اختيار العمالة المؤهلة للوظيفة والأجور والضرائب وقوانين الهجرة والعمل الخاصة بالعمال وأرباب العمل وفق القوانين المنظمة لذلك بدولة الكويت.
- دخول وخروج الموظفين المسؤولين والمدراء والطاقم الفني.
- إعداد نماذج تصاريح العمل والتأشيرات الخاصة بغير الهجرة وإقامة العائلات وتجديد التأشيرات وتصاريح الدخول.
- مساعدة العاملين في إنهاء الإجراءات التي تيسر لهم الإقامة بدولة الكويت.